وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي: إطار الاستدامة والتمويل من أجل التنمية الاقتصادية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي: إطار التنمية الاقتصادية الجديد

إن تحقيق نمو اقتصادي نوعي ومستدام وشامل يأتي على رأس أولويات الجهود الوطنية الهادفة لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في هذا الوقت الذي تتداخل فيه الأزمات الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وعدم المساواة الاجتماعية.

وفي ظل أهمية سياسات التخطيط وتمويل التنمية، كعوامل رئيسية لدفع النمو الاقتصادي، دائمًا ما يكون العامل المفقود والذي يؤثر على جودة هذا النمو هو ترجمته إلى تنمية اقتصادية حقيقية. هنا تأتي أهمية «إطار التنمية الاقتصادية الجديد» الذي تُطلقه وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والذي يعمل على سد الفجوات من خلال دمج النمو النوعي ليُصبح على رأس أولويات الوزارة.

لماذا النمو النوعي؟

يُشير مفهوم يشير النمو النوعي، إلى النمو الاقتصادي المستدام، والعادل، الذي يُحقق الرفاهية الاجتماعية والبيئية (صندوق النقد الدولي، ١٩٩٩) يتجاوز هذا المفهوم مجرد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي ليشمل:

توزيع الفوائد	الاستدامة	التنمية البشرية
ضمان وصول مكاسب النمو إلى مختلف فئات المجتمع، مما يقلل من عدم المساواة.	الحفاظ على النمو على المدى الطويل دون التسبب في تدهور البيئة أو استنزاف الموارد.	تحسين جودة الحياة، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، مع حماية البيئة.

النمو النوعي يؤكد على أهمية الأُطر المؤسسية، والحوكمة، والمشاركة الفعّالة للأطراف المُختلفة في تحقيق مخرجات التنمية المستدامة.

وفقًا للأمم المتحدة، فإن النمو النوعي، يتجاوز مجرد التطور في المؤشرات، لكنه نهجًا شاملًا يعكس مدى مساهمة النمو في تحسين حياة المواطنين، ويُركز على ثلاثة أبعاد رئيسية: البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي، وهو ما يتماشى مع نهج رؤية مصر ٢٠٣٠. وتوضح الأمم المتحدة أن تحقيق «نمو نوعي جيد» يتطلب ضمان الشمولية وهو ما يعني استفادة الجميع من المنافع البيئية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتعزيز كفاءة وإنتاجية رأس المال الطبيعي والبشري والصناعي، وتحفيز التحول الهيكلي الذي يدعم القيم الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، وتحديد الحدود ضمن المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال اتخاذ قرارات وتنفيذ السياسات المدعومة بالأدلة، وتعزيز الحوار بين الأطراف ذات الصلة. (UN ESCAP، ٢٠١٣).

إن إدراج هذه المبادئ في استراتيجيات الوزارة لا يدعم فقط النمو الاقتصادي المستدام، بل يعزز أيضًا الأهداف الأوسع للتنمية المستدامة، بما يضمن تحقيق نمو مرن وشامل ومستدام.

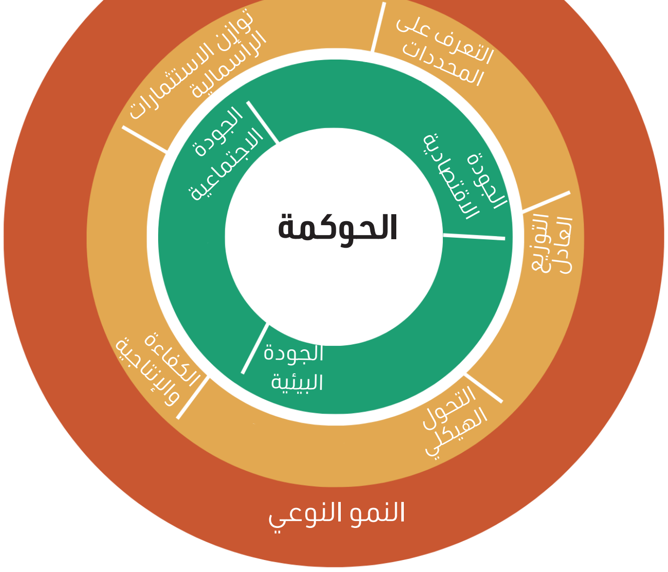

Source: UN ESCAP, 2013

إطار وطني لتعزيز الشراكة البناءة بين الأطراف ذات الصلة

قائم على التنسيق الوطني والتعاون الدولي

الوزارات، والمحافظات، والأجهزة الوطنية، وشركاء التنمية ، ومؤسسات التمويل الدولية وبنوك التنمية متعددة الأطراف و الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والفكر، وغيرها.

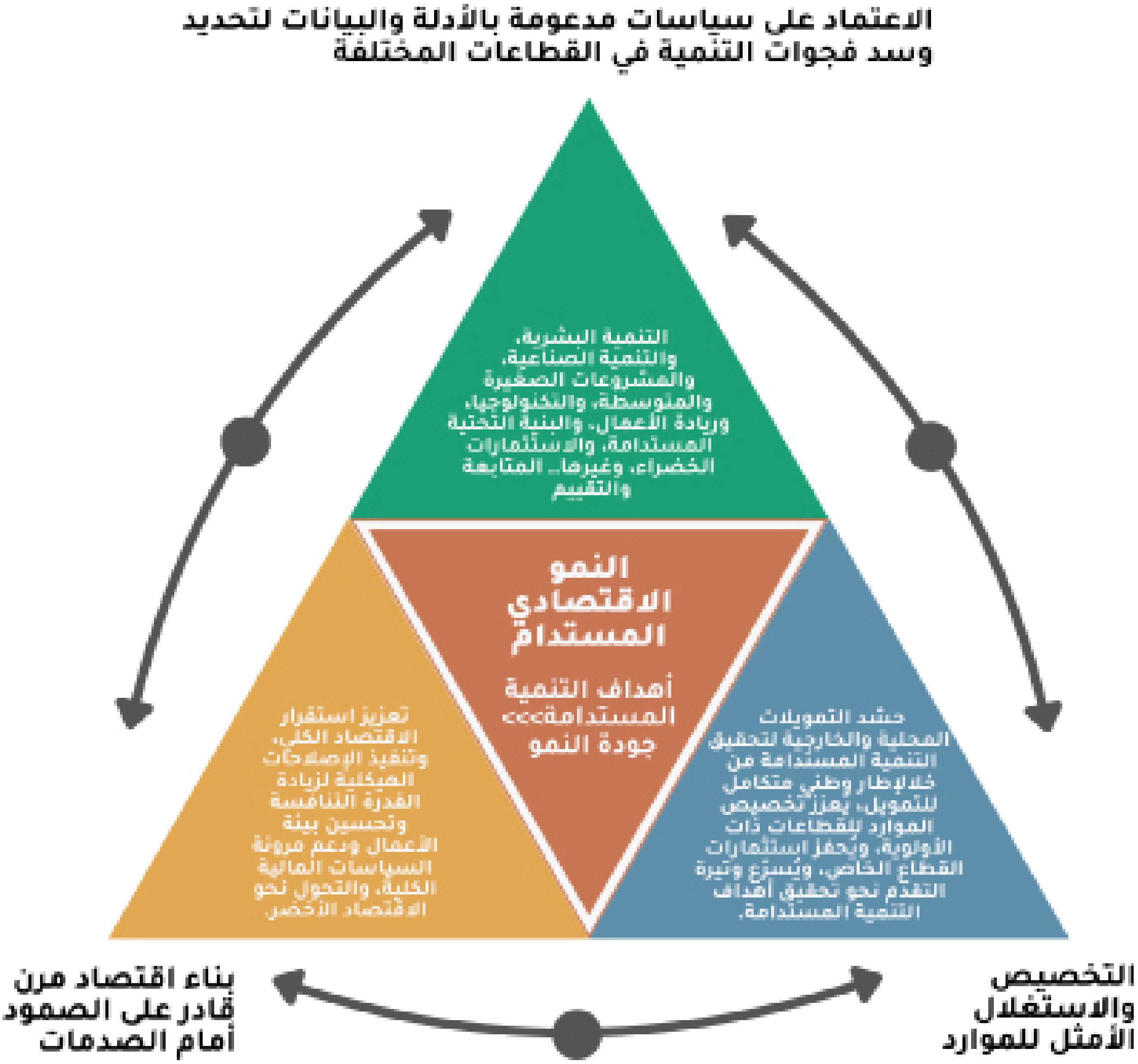

ويرتكز الإطار على ثلاثة ركائز رئيسية:

١ صياغة سياسة التنمية الاقتصادية القائمة على البيانات والأدلة، لتوفير المعلومات التي تُعزز المناقشات حول الاحتياجات والفرص، وسد الفجوات في مجالات، رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والتكنولوجيا، وريادة الأعمال، والبنية التحتية المستدامة، والاستثمارات الخضراء، وغيرها، مع ضمان آليات مراقبة وتقييم قوية لتتبع التقدم وتحسين النتائج.

٢ بناء اقتصاد مرن، وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي، من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال، ودعم مرونة السياسات المالية الكلية، والتحول نحو الاقتصاد الأخضر.

٣ حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إطار وطني مُتكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويُحفز استثمارات القطاع الخاص، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونعمل على تحقيق ذلك من خلال إطار وطني لتعزيز الشراكة البناءة بين الأطراف ذات الصلة، قائم على التنسيق الوطني والتعاون الدولي، ويشمل الوزارات، والمحافظات، والأجهزة الوطنية، وشركاء التنمية، ومؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الأبحاث والفكر، وغيرها.

استغلال التكامل

تم تصميم الإطار الجديد الذي أطلقته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، خصيصًا ليعكس الروابط القائمة، والتكامل، بين التخطيط، والتنمية الاقتصادية، والتعاون الدولي، مع إدراك دورها الأساسي في تشكيل التقدُم المستدام والشامل.

بشكل أساسي، توفر منظومة التخطيط، الخطة الأساسية للتنمية، بينما يساعد التعاون الدولي على حشد الموارد والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف، واجتماعهما معًا يشكلان عناصر متكاملة تعزز من دفع التنمية الاقتصادية.

يُشكل التخطيط الأساس لهذا الإطار، حيث يرسم المسارات نحو النمو المستدام، والعدالة الاجتماعية، والمرونة الاقتصادية. ويضع خارطة طريق متسقة للاستثمارات، والإصلاحات، الاستراتيجية، مع التركيز على مواءمة الأولويات القطاعية وتخصيص الموارد بكفاءة، والأهداف الوطنية طويلة الأجل مثل التنمية المستدامة، والحد من الفقر، وتنويع الاقتصاد.

كما يضمن هذا الإطار التنسيق القوي بين الأطراف ذات الصلة من الجهات الوطنية، بما في ذلك الوزارات، ومراكز البحوث، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، للحفاظ على مسار النمو الذي تتبعه مصر مرنًا وقادرًا على التكيف مع الصدمات الداخلية والخارجية.

وفي هذا السياق، يأتي التعاون الدولي، ليُدعم عملية التخطيط، من خلال حشد الموارد المالية، والدعم الفني، من خلال الشراكات الدولية الوثيقة مع الأمم المتحدة، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الدولية، ومختلف شركاء التنمية، بما في ذلك مراكز الفكر والأبحاث، والمنظمات غير الهادفة للربح، وتعمل مصر على تنسيق أولوياتها الوطنية مع الأهداف الدولية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وتُعزز تلك الجهود ترجمة الاستراتيجيات الوطنية إلى مشروعات تنمية مؤثرة في جميع القطاعات ذات الأولوية.

من خلال دمج هذه العناصر في الإطار، تؤكد الوزارة على أهمية وضع استراتيجية مُتماسكة للتعامل مع التحديات المعقدة اليوم، ومن شأن هذا النهج أن يُسهم في دعم تنفيذ الخطط الوطنية من خلال الموارد العالمية، بالإضافة إلى ضمان استمرارية مسار التنمية الاقتصادية الشاملة والمرنة والمستدامة.

استغلال التكامل

التخطيط

تصميم استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية، مدعومة بسياسات قائمة على البيانات والأدلة.

التنمية الاقتصادية

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام

التعاون الدولي

حشد الموارد المالية المحلية والدولية للتنمية المستدامة من خلال اعتماد إطار تمويل وطني متكامل يساعد على زيادة تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، وتشجيع استثمار القطاع الخاص، وتسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ا. صياغة سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على الأدلة والبيانات

إن صياغة سياسات التنمية الاقتصادية القائمة على الأدلة والبيانات، أمرٌ ضروريٌ للتخطيط الاقتصادي الفعال والتنمية المستدامة، لذلك فإن هذه السياسات تُتيح للوزارة اتخاذ قرارات مُستنيرة بناءً على البيانات والاتجاهات الفعلية، مما يضمن تخصيص واستغلال الموارد بكفاءة للقطاعات التي تُحقق معدلات نمو مرتفعة.

ويعزز قانون التخطيط الجديد في مصر لعام ٢٠٢٢ هذا المحور، من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على نهج التخطيط الاستراتيجي، القائم على استخدام تحليل شامل للبيانات في مجال التخطيط، ويفرض القانون استخدام التحليل الشامل للبيانات والتتبع في الوقت الحقيقي ومواءمة الأولويات الوطنية مع الاستراتيجيات طويلة الأجل، مثل رؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة، كما يعمل هذا الإطار القانوني على تحقيق الاتساق في السياسات ويقوي قدرة الوزارة على التخطيط المرن، مما يضمن تخصيص الموارد بناءً على تقييمات صارمة للاحتياجات والفرص القطاعية.

يدعم الإطار التركيز على السياسات القائمة على البيانات بشكل مباشر، مما يضمن أن تتسم السياسات بفعالية، وقدرة على التكيف والاستجابة للتحديات والفرص الناشئة في المشهد الاقتصادي العالمي.

وتمضي الوزارة قدمًا في مهمتها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة، وكفاءة الأداء الحكومي، وتلتزم بالإدارة القائمة على الأدلة المدعومة بأنظمة رصد وتقييم قوية، ولتحقيق هذه الغاية، تعمل الوزارة على الاستفادة من الأُطر القائمة لرؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، والاستراتيجيات الوطنية مع شركاء التنمية، وتوطين أهداف التنمية المستدامة من خلال العناصر الرئيسية التالية:

التوافق مع الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية

ضمان أن تكون جميع السياسات مُتسقة بشكل وثيق مع الأهداف طويلة الأجل لجدول أعمال التنمية في مصر، وتعزيز الاتساق في السياسات وخطط العمل.

جمع وتحليل البيانات

تعتمد هذه السياسات على بيانات عالية الجودة، والتي تتضمن جمع معلومات دقيقة ومناسبة لفهم الظروف والاحتياجات الحالية داخل كل قطاع، ووفقًا للبنك الدولي، تعتبر أنظمة البيانات الفعالة حاسمة لاتخاذ القرارات المناسبة، ويمكن أن تعزز بشكل كبير الحوكمة والمساءلة (البنك الدولي، ٢٠١٨).

من خلال تحليل البيانات الاقتصادية باستمرار، مثل اتجاهات العمالة والإنتاج الصناعي وتدفقات الاستثمار، يمكن للوزارة تحديد القطاعات ذات الأولوية التي تحتاج إلى الدعم، بما يمكنها من إتاحة التدخلات المستهدفة، مثل زيادة التمويل للقطاعات الرئيسية مثل التكنولوجيا، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والطاقة الخضراء.

الرصد والتقييم الفعال

إنشاء أنظمة رصد وتقييم شاملة لتقييم فعالية المشروعات، والبرامج والسياسات، مما يتيح إجراء تعديلات في الوقت الحقيقي وضمان المساءلة، من خلال استخدام مؤشرات الأداء الرئيسية لقياس التقدم بمرور الوقت.

وتأكيدًا على التزامها بصياغة السياسات القائمة على الأدلة، تقوم الوزارة بإعداد التقارير التشخيصية مع شركاء التنميةبما يُعزز فعالية عملية صنع القرار والسياسات، وحاليًا بالتعاون مع البنك الدولي، يتم العمل على إعداد استراتيجية للتنمية الصناعية، وأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، استناداً إلى الرؤى القائمة على البيانات والتحليل القائم على الأدلة. على سبيل المثال، تهدف الاستراتيجية الصناعية إلى تعزيز القدرة التنافسية للتجارة، من خلال تحديد أهداف طموحة لزيادة الصادرات، والقيمة المضافة للتصنيع. ومن المتوقع أن تؤدي مثل هذه المبادرات إلى خلق فرص العمل والمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة، مما يوضح كيف يمكن أن يؤدي اتخاذ القرارات الملائمة إلى نتائج مؤثرة في القطاعات الرئيسية.

نهج موحد للخطة الاستثمارية والتمويلات التنموية من أجل التنمية المستدامة

مع التمسك بمبادئ ملكية الدولة والإدارة القائمة على النتائج، تلتزم الوزارة بتعزيز التنمية المستدامة من خلال استراتيجية مُتماسكة تدمج بين الخطة الاستثمارية، والتمويلات التنموية الميسرة .(ODA) من أجل العمل على تحقيق أقصى استفادة من الموارد وتعزيز فعالية جهود التنمية.

إطار عمل استثماري شامل

وتعمل الوزارة على تعزيز فعالية إطار العمل، وضمان تحقيق نتائج مؤثرة، من أجل تعزيز فعالية تأثير الخطة الاستثمارية سواء فيما يتعلق بالموارد المحلية، أو التمويلات الميسرة، ويشمل هذا النهج الموحد:

أدوات التخطيط الحديثة:	ستعتمد الوزارة أدوات التخطيط الحديثة مثل تحليلات البيانات، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، لدعم عملية صنع القرار وإدارة المشروعات، مما يضمن استمرارية التطور والتقدم.
التقييم الدقيق للمشروعات:	تخضع جميع المشروعات لتقييم شامل قبل الموافقة عليها للتأكد من وجود دراسات الجدوى، وتحليلات التكلفة، والفوائد وتقييمات توافر الأراضي إن استلزم الأمر، بما يُحقق الهدف المتعلق بضمان تخصيص الموارد المحلية والخارجية، واستغلالها بشكل فعال.
التخصيص الاستراتيجي للتمويل:	سيوجه إطار التمويل الجديد (مُعادلة التمويل) الاستثمارات نحو أهداف التنمية المستهدفة، مع معالجة التفاوتات الإقليمية، ويستند الإطار إلى خمسة معايير: معدلات الفقر، ومؤشرات التنمية البشرية، والتوزيع السكاني، وتقييم الأولوية بالنسبة للمحافظات الحدودية، ومعدلات الاستثمار السابقة في كل محافظة، من خلال الاستفادة من التمويلات التنموية المُيسرة وكذلك الموارد الوطنية، بهدف زيادة كفاءة الاستثمار في مختلف المحافظات.

منهجية حساب الاستثمارات الخاصة:

سيتم تطوير منهجية منظمة لتقييم حجم وتأثير استثمارات القطاع الخاص. سيشمل ذلك المقاييس والصيغ لتحديد مساهمات القطاع الخاص، مع تسليط الضوء على دوره في النمو الاقتصادي.

الحوكمة القائمة على الأداء:

ستشرف لجنة إدارة الإنفاق الاستثماري على عملية التخصيص، مما يضمن ربط الاستثمارات بمؤشرات الأداء القابلة للقياس، وذلك بما يعزز هيكل الحوكمة القائم على المساءلة، حسن استغلال الموارد.

تكامل أنظمة المعلومات:

لتتبع تنفيذ المشروعات الوطنية والأجنبية الممولة، ستعمل الوزارة على تنفيذ نظام متكامل للرصد والتقييم يشمل أنظمة التتبع الآلي.

ومن المقرر أن تتضمن منظومة التخطيط، بنية معلوماتية شاملة، لتتبع البيانات المتعلقة بالاستثمار، مع مراعاة العوامل الجغرافية، بما في ذلك «التغيرات المكانية»، و«التوقيعات المكانية». سيساعد ذلك على تحليل كيفية تأثير الاستثمارات على استخدام الأراضي والبنية التحتية والاقتصادات المحلية.

كما تعمل الوزارة على تعزيز الاستفادة من المنظومة الإلكترونية لإدارة بيانات ومتابعة مشروعات التمويل التنموي الميسر (AIMS)، التي تم إطلاقها في عام ٢٠٢٣، بهدف تسهيل المتابعة المنتظمة لمشروعات التنمية، بما في ذلك المعلومات المالية والفنية، حيث يهدف إلى تتبع التقدم المحرز وتحديد الممارسات الناجحة وتحديد وتذليل التحديات، ودعم صنع القرار القائم على الأدلة، وبالتالي تعزيز الفعالية العامة لإطار التخطيط.

٢. تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي

من خلال تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لزيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

في ظل المشهد العالمي المُتغير، يعد تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي شرطًا ضروريًا ولكنه غير كافٍ لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث تأتي الإصلاحات الهيكلية لتعزز الاستقرار الاقتصادي من خلال معالجة الاختلالات قصيرة الأجل، وإرساء أسس القدرة على الصمود طويلة الأجل، مما يقلل من التعرض للصدمات الخارجية (بودينا وآخرون، ٢٠٢٣).

وتأكيدًا على الترابط بين الاستقرار الاقتصادي الكلي والتحول الهيكلي، فإن تنويع الاقتصاد وتحويل نشاطه نحو القطاعات عالية الإنتاجية سيسمح للاقتصاد بالنمو وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تشين وشي، ٢٠١٩؛ كوزنتس، س. ١٩٧٩) وبالتالي، ينتج عن ذلك اللحاق بركب الاقتصادات المتقدمة من خلال تراكم رأس المال وزيادة الثروة واعتماد التكنولوجيا (سولوا، ١٩٥٦).

ويُعد دعم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية القائمة على ملكية الدولة، في صميم إطار عمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تعمل الوزارة بشكل وثيق مع الوزارات المختصة، والجهات الوطنية ذات الصلة لصياغة وتوجيه السياسات الهادفة إلى تعزيز استقرار الاقتصادي الكلي، ودعم القدرة التنافسية، وتشجيع بيئة مواتية للنمو الاقتصادي المستدام والشامل.

وتتوافق هذه الجهود مع رؤية مصر ٢٠٣٠، التي تسعى إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لمصر مع تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة. ويُعد برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني محوريًا في هذه الرؤية، حيث ترتكز إصلاحاته حول ثلاثة أركان رئيسية:

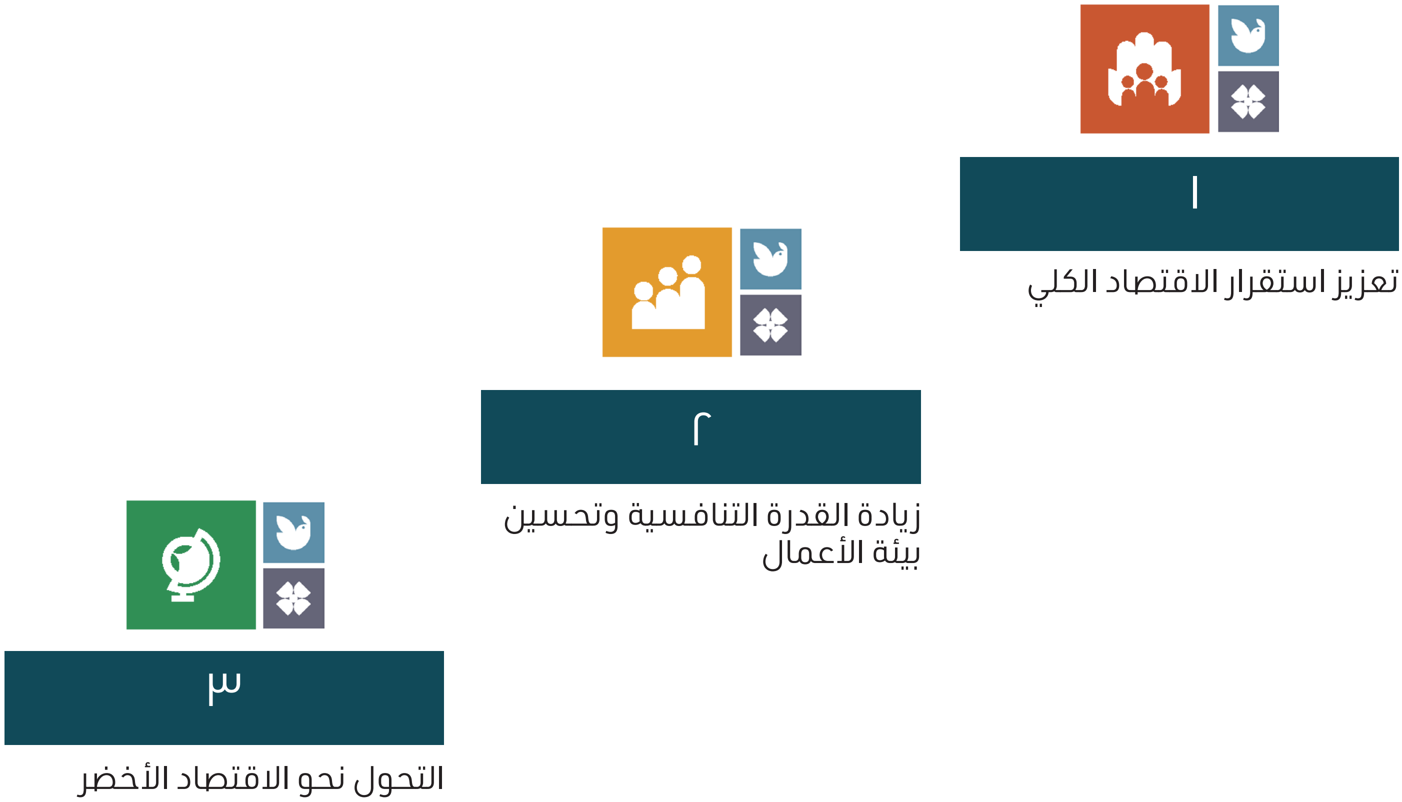

تمثل كل ركيزة من هذه الركائز أولوية استراتيجية تهدف إلى تعزيز قدرة مصر على جذب الاستثمارات، وتحفيز مشاركة القطاع الخاص، وضمان النمو الطويل الأجل.

وتعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، في إطار كل ركيزة، على التنسيق مع الوزارات المختصة لضمان تحديد وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المطلوبة بشكل فعال. تدعم هذه الإصلاحات بشكل مباشر أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ الخاصة بالمرونة المالية الكلية من خلال معالجة الأهداف الاقتصادية الكلية الرئيسية، مثل خفض التضخم، وتحسين المالية العامة، وتعزيز الاستثمار.

علاوة على ذلك، يعكس برنامج الإصلاح الهيكلي التزام مصر بالاستدامة البيئية والانتقال الأخضر، مع التركيز على تقليل الأثر البيئي للبلاد، وتوسيع قدرات الطاقة المتجددة، وتعزيز القدرة على مواجهة التحديات البيئية. بالإضافة إلى ذلك، فهي **تُركز بشكل رئيسي على المواطن** حيث تعطي الأولوية لتحسين نظم التعليم والرعاية الصحية وزيادة الإنتاجية وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال.

ولقد استفاد برنامج برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، من هذه الجهود من خلال وضع مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي تم دمجها في قائمة الإصلاحات الخاصة بالوزارة. يضمن هذا التعاون أن تتوافق الإصلاحات الهيكلية مع الممارسات العالمية الناجحة وتركز على تحقيق نتائج ملموسة في تعزيز استقرار وتنافسية الاقتصاد المصري.

ولتأمين الموارد اللازمة لهذه الإصلاحات، تشارك الوزارة في مفاوضات مستمرة مع شركاء التنمية متعددي الأطراف والثنائيين، ومؤسسات التمويل الدولية، وبنوك التنمية متعددة الأطراف، لتنفيذ برنامج تمويل سياسات التنمية، لدعم الموازنة العامة للدولة.

٣. حشد التمويلات المحلية والخارجية لتحقيق التنمية المستدامة

من خلال إطار وطني مُتكامل للتمويل، يُعزز تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية، ويُسرّع وتيرة التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

إن تخصيص الموارد بكفاءة وفعالية، يعد تحديًا رئيسيًا لجميع البلدان، في إطار جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لذلك تعمل الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (INFF) التي أطلقتها الوزارة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كحل متكامل وفعال وناجح لتخصيص الموارد (INFF Stocktake, UNDP, p. ٦ & ٧)، من خلال العمل على موائمة الموارد المالية الاستراتيجية مع القطاعات ذات الأولوية لمعالجة احتياجات التنمية، وتسريع التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة.

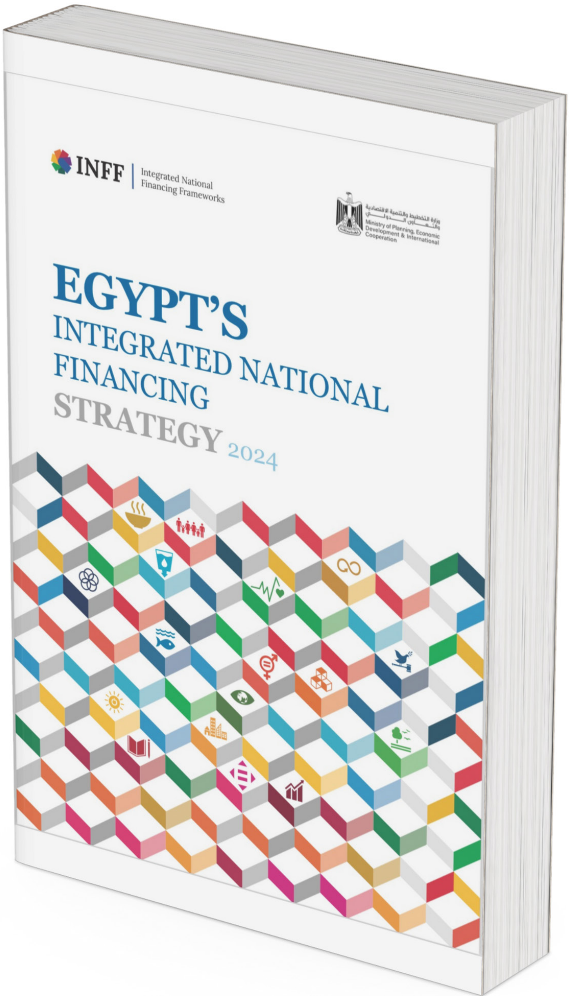

وفقًا لتقرير التنمية المستدامة لعام ٢٠٢٣، يسير العالم على الطريق الصحيح لتحقيق ١٥٪ فقط من جميع الأهداف، بينما يمكن لزيادة الإنفاق أن تُسهم في تحقيق الأهداف جميعها، ولهذا الغرض، أطلقت الوزارة الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل (E-INFS)، التي تم إطلاقها على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٢٤، لتُصبح مصر الدولة الأولى من بين ١٨ دولة في المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية تقوم بإطلاق استراتيجيتها الوطنية المتكاملة للتمويل.

وتُعد الاستراتيجية مبادرة مشتركة بين الحكومة المصرية، والأمم المتحدة، بدعم من صندوق الأمم المتحدة المشترك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُقدم الاستراتيجية إطارًا وطنيًا متكاملًا للتمويل (INFF)، من أجل حشد التمويل المستدام لسدّ فجوة التمويل وتقليل المخاطر المالية، من خلال نهج «التمويل الملائم»، الذي يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.

وتعتمد الاستراتيجية على نهج (F٢F)»، الذي يعزز الانتقال من الآليات التمويلية التقليدية إلى استراتيجيات تمويل شاملة للتنمية المستدامة، لتقدير تكاليف أهداف التنمية المستدامة (SDG)، وتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتوجيه الإنفاق نحو الأهداف ذات التأثير الكبير.

ويتبنى هذا الإطار نهجًا متعدد الأطراف لتعزيز التعاون وتنفيذ استراتيجيات شاملة لحشد الموارد والتمويل من خلال الآليات المبتكرة، وإشراك المؤسسات الدولية، والحكومية، والقطاع الخاص. كما يستخدم النهج المتبع في الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل الدور التحفيزي لرؤوس الأموال العامة حشد مصادر التمويل الخاصة، ودمجها في الأدوات المالية المستخدمة.

الأدوات التقليدية

وهي التي يتم استخدامها في المشروعات التنموية، وغالبًا ما يتم تمويلها من قبل الحكومات أو المنظمات الدولية أو المنظمات الغير هادفة للربح مثل المنح المالية والدعم الفني.

الأدوات القائمة على الديون

وهي أدوات مالية تتضمن اقتراض الأموال، عادةً ما تشمل سدادًا مجدولًا وفوائد إضافية. وغالبًا ما تُستخدم في المشروعات الكبرى للبنية التحتية أو التنمية مثل القروض التنموية الميسرة.

الأدوات القائمة على الأسهم

وهي أدوات مالية تمثل حصة ملكية في شركة وتشكل مطالبة بجزء من أصول الشركة وأرباحها، مثل آليات الاستثمار الجماعي.

أدوات التخفيف من المخاطر

وهي أدوات مالية مصممة لتقليل تعرض الاستثمار للمخاطر، مما يجعله أكثر جاذبية للمقرضين والمستثمرين مثل الضمانات.

التدبيرات المتخصصة

وهي هياكل مالية مصممة لتلبية احتياجات استثمارية محددة، وغالبًا ما تتضمن عدة أطراف معنية أو بنية قانونية ومالية معقدة، كصناديق التنمية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الأدوات الهجينة

مثل السندات القابلة للتحويل وهي سندات يمكن تحويلها إلى كمية محددة مسبقًا من أسهم الشركة في أوقات معينة خلال فترة صلاحيتها.

ولهذا الغرض، فإن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، تتخذ خطوات ملموسة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للتمويل، من خلال تعزيز حوكمة الاستثمارات العامة، مع التركيز على خلق مساحة لمشاركة القطاع الخاص مع ضمان تخصيص الموارد بكفاءة للقطاعات الرئيسية.

وتستحوذ قطاعات التنمية البشرية والاجتماعية، والتنمية الصناعية، والتنمية المحلية، على الجزء الأكبر من الاستثمارات العامة، وعلى وجه التحديد فإن ٤٢٪ من الاستثمارات للتنمية البشرية والاجتماعية، مع التركيز على الصحة والتعليم واحتياجات سوق العمل، بينما تحصل التنمية الصناعية، التي تشمل التجارة والنقل والطاقة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، على ٣٧٪، في مقابل ٢١٪ لمشروعات التنمية المحلية.

محفظة الاستثمارات العامة:

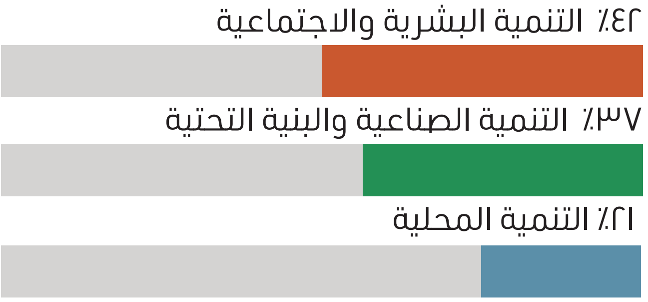

مبادلة الديون كأداة مالية مبتكرة

تُصنّف مبادلة الديون ضمن أدوات التمويل القائمة على الديون، وتُقدّم حلولاً مبتكرة لمعالجة أزمات الديون في البلدان النامية. ومع مواجهة العديد من الاقتصادات لمعدلات ديون مرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي والضغوط المالية المتزايدة نتيجة تغير المناخ، يمكن لمبادلة الديون تخفيف جزء من هذا العبء. من خلال إعادة هيكلة أو تبادل التزامات الديون للدولة، واستخدام الموارد المتاحة للمساعدة في سدّ الفجوات التمويلية الحرجة.

حشد موارد القطاع الخاص

في ظل الإمكانات الكبيرة التي يمتلكها القطاع الخاص لدفع الابتكار وتعزيز النمو الاقتصادي، فإنه بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢ ، تعمل وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، على زيادة مشاركة القطاع الخاص من خلال المبادئ التي تُعزز الشراكة والابتكار في مشروعات التنمية الاقتصادية، وذلك في ظل الدور المحوري للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي واستغلالاً لإمكانياته الكبيرة. ولهذه الغاية، تستخدم الوزارة مجموعة من الآليات المباشرة وغير المباشرة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في التنمية، مع استخدام التمويلات الميسرة كأداة تحفيز إضافية، لحشد استثمارات القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمار في مشروعات التنمية الرئيسية.

الآليات المباشرة:

الضمانات:

يقدّم شركاء التنمية ضمانات لتخفيف المخاطر الاستثمارية، مما يتيح للقطاع الخاص الوصول إلى مصادر التمويل بشروط وأحكام أكثر ملاءمة.

الدعم الفني وبناء القدرات:

يتم تنفيذ البرامج التي تهدف إلى دعم الشركات الخاصة، خاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتعزيز القدرة التنافسية وتشجيع مشاركة القطاع الخاص على نطاق أوسع.

خطوط الائتمان:

يتم استخدام خطوط الائتمان من المؤسسات الدولية لتقديم التمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة (MSMEs) لتعزيز الإنتاج وتعزيز النمو الاقتصادي.

الآليات غير المباشرة:

الحوارات بين القطاعين الحكومي والخاص والإصلاحات التشريعية:

تعمل الوزارة على تعزيز الحوارات مع الأطراف ذات الصلة في القطاع الخاص لتحسين البيئة التشريعية، مما يضمن خلق مناخ ملائم للاستثمارات ونمو القطاع الخاص.

تنمية القطاع المالي غير المصرفي:

يتم بذل الجهود لضمان كفاءة وشفافية الأسواق المالية، والحفاظ على الاستقرار وتوفير بدائل للقنوات المصرفية التقليدية.

آليات دعم القطاع الخاص
الاستثمار المباشر
الاستشارات
بناء القدرات
الدعم الفني
التمويل
المنح
الضمانات/ أدوات خفض المخاطر
الحوار

آليات التمكين والدعم لركائز إطار عمل الوزارة:

التعاون جنوب-جنوب والتعاون الثلاثي

يلعب التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي (SSTC) دورًا محوريًا في تعزيز إطار عمل الوزارة من خلال تعزيز جهود تبادل الخبرات والممارسات التنموية والمعرفة بين الدول، حيث يمكن هذا التعاون البلدان من اعتماد سياسات استراتيجية لتطوير رأس المال البشري، والتنمية الصناعية، والاستثمارات الخضراء. ويمكن أن تؤدي عملية تبادل الحلول القائمة على البيانات من خلال منصات SSTC إلى تقوية صنع السياسات وتعزيز أنظمة الرصد والتقييم، مما يضمن قدرة البلدان على تتبع التقدم وتحسين النتائج.

كما يدعم التعاون جنوب جنوب والتعاون الثلاثي استقرار الاقتصاد الكلي والمرونة من خلال دفع التعاون في الإصلاحات، والسياسات المالية والتحول الأخضر، من خلال مبادرات مثل «شبكة حشد استثمارات الطاقة النظيفة في دول الجنوب العالمي»، التي تساعد الدول على توسيع نطاق مشروعات الطاقة المتجددة، وتبادل الممارسات الناجحة للعمل المناخي. بالإضافة إلى ذلك، يحسّن التعاون جنوب جنوب، عملية تخصيص الموارد من خلال تعزيز آليات التمويل المبتكرة، مما يضمن توجيه الموارد إلى القطاعات ذات الأولوية المتماشية مع أهداف التنمية المستدامة.

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
والتعاون الدولي

Ministry of Planning, Economic
Development & International
Cooperation

© The Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation